

العنف في جرائم الإنترنت وعدم كفاية وكفاءة التشريعات

تأليف: اللواء / محمود الرشيدي (الخبير الأمني)

والاحتتيال والسرقة وغسل الأموال والشبكة من قبل العديد من التنظيمات والجماعات الإرهابية المسلحة، ومؤخراً تصاعد وتيرة استخدام شبكة الإنترنت في الأنشطة والأغراض السياسية.

ويؤكد الكاتب على ضرورة تكاتف جميع الجهود (عالمياً، إقليمياً، محلياً) - بكفاءة أنواعها - للتصدي لظاهرة الاستخدام غير الآمن لشبكة الإنترنت لخطورتها على الدول والأفراد على السواء، ويرصد الكتاب أهم الجهود المطبقة في جمهورية مصر العربية للحد من الاستخدام غير الآمن لشبكة الإنترنت، ومن أهمها جهود وزارة الداخلية المصرية.

ويعرض الكتاب في الخاتمة النتائج التي توصل إليها بعد الرصد لكافة أنواع الممارسات غير المشروعة للتقنيات الحديثة وخاصة شبكة الإنترنت، منها:

- × عدم إدراك غالبية أفراد المجتمع للمخاطر المستقبلية المتوقعة من الاستخدام السلبي وغير الآمن لشبكة الإنترنت على الشباب والأطفال.

- افتقار العديد من مستخدمي الإنترنت لتفعيل ضوابط التأمين والحماية، وهذا يجعلهم ضحايا مستهدفين من القراصنة الإلكترونيين.

- الجهل من بعض مستخدمي الإنترنت بأن بعض الأفعال التي يقومون بها توقعهم تحت طائلة القانون.

- ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء.

- إجحام العديد من ضحايا جرائم الإنترنت عن اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة.

- عدم كفاية وكفاءة التشريعات الحالية لمواجهة الجرائم التكنولوجية.



الإنترنت بنشر ما يقرب من ربع مليون وثيقة متبادلة بين الإدارة الأمريكية وبعثاتها الدبلوماسية بالخارج، تتضمن معلومات على درجة من السرية ذات الصلة بأمور: (عسكرية وسياسية، واقتصادية، اجتماعية، وشخصية) للعديد من دول العالم، وقد أحدثت هذه التسريبات عاصفة جامحة في الشأن المعلوماتي، نظراً لتداعياتها السلبية على العلاقات الدولية والشخصية بين عدد من دول العالم.

ويتعرض الكاتب عبر صفحات الكتاب لتفاصيل ماهية الإنترنت وخصائصه، وكذلك مفهوم العنف الإلكتروني وخصائصه وأنواعه وأنماط مرتكبي جرائم العنف الإلكتروني، مشيراً إلى مخاطر الاستخدام غير الآمن للإنترنت وخاصة على الدول النامية وانعكاس آثارها المدمرة خليقياً واقتصادياً واجتماعياً على هذه الدول، كما هو الحال في استخدام هذه الشبكة في كافة أنواع التجارة الإباحية، وإدارة شبكات الدعاية والتجارة بالبشر، وتسهيل عمليات النصب والابتزاز

تزايدت في الآونة الأخيرة ظاهرة ما يعرف بالجرائم التكنولوجية أو المعلوماتية وما يصاحبها من عنف، ويشكل الشباب السواد الأعظم من مرتكبي هذه النوعية من الجرائم، وهذا ينبئ بكارث على مستقبل المجتمع إذا لم يسارع باتخاذ التدابير الاحترازية الفنية والأمنية والتشريعية بتعاون دولي وإقليمي في مواجهة تلك الجرائم.

هذا ما يحذر منه اللواء محمود

الرشيدي الخبير الأمني المصري في كتابه "العنف في جرائم الإنترنت" الذي يتكون من ٢٢٢ صفحة. جرائم الإنترنت والتي تتضمن ممارسة نوع من العنف والإكراه على المجني عليه، يختلف عن العنف والإكراه التقليدي المتعارف عليه، والذي يحدث دون مواجهة مباشرة بين الجاني والمجني عليه، وهو مما يعرض مستخدم هذه التقنية لمخاطر متنوعة: (نفسية، صحية، اجتماعية) ويعد تهديداً خطيراً لأجيالنا المستقبلية من الأطفال والشباب من جراء الاستخدامات غير الآمنة لشبكة الإنترنت دون ضوابط.

ويتنبأ الكاتب بتفاقم المخاطر والمشكلات للجرائم الإلكترونية خلال السنوات القليلة القادمة في ضوء النمو المتطرد في الاعتماد على نظم المعلومات الآلية في سائر مناحي الحياة، وخاصة مع اتجاه مرتكبي هذه الجرائم لاستحداث أنماط وأساليب تكنولوجية متطورة بشكل دائم للجيلولة دون رصددهم ومتابعتهم أمنياً وتقديمهم للمحاكمة.

ويعتبر الكتاب أن أبرز جريمة حدثت مؤخراً في عام ٢٠١٠م هي المعروفة "بعاصفة ويكيليكس"، فقد قام موقع ويكيليكس الإلكتروني على شبكة